الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

السبت 10 ذو القعدة 1424 هـ 3 يناير 2004 العدد 9167

بريـد طبـاعة

10 شركات سعودية تمنح 1.2 مليار دولار لمساهميها و«جرير» آخر شركة تدرج على قائمة السوق في العام الماضي

إنشاء هيئة سوق المال ودخول «الاتصالات» أبرز أحداث سوق الأسهم السعودية في 2003

الرياض: علي المزيد
حفلت سوق الأسهم السعودية خلال العام 2003 بمزيج من المتغيرات غير المتماثلة، مثل خفض رأس مال بعض الشركات ورفع أخرى، لكن العامل المهم تمثل في نمو السوق عبر التصاعد الرأسمالي، والنمو عبر المنح المجاني والاكتتاب المقصور على المساهمين، لترفع 10 شركات سعودية رأسمالها عبر المنح والاكتتاب المقصور على حملة الأسهم 4.7 مليار ريال (1.2 مليار دولار). وجاءت الموافقة على مشروع نظام السوق المالية السعودية الحدث الأهم على مستوى السوق، ففي 16 يونيو (حزيران) 2003، وافق المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى على مشروع نظام السوق المالية السعودية، أو ما يعرف بهيئة سوق المال.

ويعد إقرار مشروع نظام السوق المالية السعودية من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى تطورا نوعيا لسوق الأسهم السعودية التي بدأت حديثا، حيث أن السوق بدأت تتطور منذ صدور التشريعات المنظمة لتبادل الورقة المالية إلى إدخال التقنيات التي تطورت حتى الوصول لنظام «تداول» المستخدم حاليا في سوق الأسهم السعودية. وإنشاء هيئة سوق المال يزيد من عمق السوق، ويوحد جهة الإشراف، ويسهل عملية إدراج الشركات ويحسن بيئة الاستثمار في الأوراق المالية، إضافة إلى أن هيئة سوق المال ستزيد شفافية السوق. ويتوقع أن تجذب السوق المالية عددا من المستثمرين الأجانب كون نظام سوق الأوراق المالية يعطي مرونة أكبر حيال الاستثمار الأجنبي، ويوفر ذلك تدفق السيولة ويزيد قوى الطلب مما يرفع الأسعار، ويزيد أيضا من جاذبية السوق، علاوة على أن السوق المالية ستوفر أوراقاً مالية أخرى مثل السندات ووحدات الصناديق مما يوسع قاعدة السوق.

إلى ذلك جاء دخول شركة الاتصالات السعودية للسوق العامل الأبرز، كونه يوسع خيارات المستثمرين في اقتناء الأسهم. وقد بدأ تداول سهم الاتصالات السعودية في 25 يناير 2003 وبلغ أعلى سعر للسهم منذ تداوله وحتى الآن 430 ريالا (114.7 دولار)، والأدنى 190 ريالا (50.7 دولار). وكانت شركة جرير للتسوق آخر شركة مساهمة تدرج على قائمة السوق، إذ تم في 16 ديسمبر (كانون الأول) 2003 تداول سهم الشركة في سوق الأسهم السعودية. ويبلغ رأس مال الشركة 240 مليون ريال (64 مليون دولار)، مقسمة على 4.8 مليون سهم. وأعلنت الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية «الدوائية» وشركة ايلي ليللي العالمية بأنهما قد توصلتا إلى اتفاق صناعي وتجاري وتقني تم بموجبه الترخيص للدوائية بتصنيع مستحضر التادلافيل، أحدث مستحضر عالمي تم اعتماده لعلاج مشاكل عدم الانتصاب عند الذكور تحت مسمى

«سنافي». وعلى صعيد خفض رأس المال، أوصى مجلس إدارة شركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية في الأول من يناير (كانون الثاني) 2003، بتخفيض رأسمال الشركة من مليار ريال (266.6 مليون دولار) إلى 750 مليون ريال (200 مليون دولار). وخفض عدد الأسهم 5 ملايين سهم ليصبح عدد اسهم الشركة 15 مليون سهم بعد الخفض بدلا من 20 مليون سهم قائمة ولتصبح القيمة الاسمية للسهم 50 ريالا (13.3 دولار) بدلا من القيمة المدفوعة والبالغة 37.5 ريال (10 دولارات). وفي 23 فبراير (شباط) 2003، أقرت الجمعية العامة غير العادية «الاستثنائية» للشركة السعودية للنقل البري «مبرد» خفض رأسمال الشركة من 300 مليون ريال (80 مليون دولار) إلى 180 مليون ريال (48 مليون دولار) عبر إلغاء 2.6 مليون سهم تبلغ قيمتها الاسمية 120 مليون ريال (32 مليون دولار) - القيمة الاسمية للسهم 50 ريالا. وهو يمثل 40 في المائة من إجمالي أسهم الشركة البالغة 6 ملايين سهم.

وفي أوائل شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2003، أعلنت شركة القصيم الزراعية أن وزارة التجارة السعودية وافقت على خفض رأس مال الشركة إلى 125 مليون ريال (33.3 مليون دولار)، بدلا من 250 مليون (66.6 مليون دولار)، عبر إعفاء مساهميها من طلب دفع القسطين الثالث والرابع، وبهذا الإجراء سينخفض عدد الأسهم من 5 ملايين سهم إلى 2.5 مليون سهم قيمة السهم الاسمية 50 ريالا (13.3 دولار).

وعلى صعيد رفع رأس مال، أعلن رئيس مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي في 23 يناير (كانون الثاني) 2003 أن مجلس إدارة البنك أوصى بمنح سهم مجاني للمساهمين مقابل كل أربعة أسهم قائمة يملكونها، وذلك عبر رسملة 450 مليون ريال (120 مليون دولار) من الأرباح موزعة على 9 ملايين سهم توزع على المساهمين عبر المنح. ليرتفع رأس مال البنك من 1.8 مليار (480 مليون دولار)، إلى 2.25 مليار ريال (600 مليون دولار)، وأقرت الجمعية العامة غير العادية في شهر مارس 2003 المنح. وفي السادس من شهر مارس (آذار) 2003، أقرت الجمعية العامة غير العادية لشركة الجبس الأهلية زيادة رأس مال الشركة من 200 مليون ريال (53.3 مليون دولار) إلى 237.5 مليون ريال (63.3 مليون دولار)، وذلك بإصدار 750 ألف سهم قيمة كل سهم 50 ريالاً (13.3 دولار)، سددت قيمتها من ما اقتطع من أرباح المساهمين والبالغ 34.2 مليون ريال (9.1 مليون دولار) والباقي سدد من احتياطي التجديدات والبالغ 3.3 مليون ريال (0.88 مليون دولار). ووزعت الأسهم المرسملة على المساهمين بالتساوي وبنسبة ما يملكه كل مساهم من رأس المال بواقع سهم ونصف لكل ثمانية أسهم، وأصبح راسمال الشركة 237.5 مليون ريال (63.3 مليون دولار) مقسمة إلى 4.750 مليون سهم.

وفي 12 مارس (آذار) 2003، أوصى مجلس إدارة شركة إميانتيت العربية برفع رأسمال الشركة من 650 مليون ريال (173.3 مليون دولار) إلى 700 مليون ريال (186.6 مليون دولار) إي بزيادة قدرها 50 مليون ريال (13.3 مليون دولار) وذلك بتوزيع سهم واحد مجاني لكل 13 سهماً على المساهمين. ليرتفع عدد الأسهم من 13 مليون سهم إلى 14 مليونا، وقد أقر المنح عبر موافقة الجمعية العامة غير العادية عليه. وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة السعودية للخدمات الصناعية «سيسكو» 14 إبريل 2003، على زيادة رأسمال الشركة من 100 مليون ريال (26.6 مليون دولار) إلى 150 مليون ريال (40 مليون دولار). وذلك بإصدار مليون سهم جديد بقيمة اسمية قدرها خمسون ريالاً (13.3 دولار) للسهم الواحد، على أن يقتصر الاكتتاب في هذه الزيادة على مساهمي الشركة فقط وفقاً لأحكام المادة (136) من نظام الشركات. وتمت الموافقة على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للشركة الخاصة برأسالمال وفقاً لذلك. وفي 14 ديسمبر (كانون الاول) رفعت «سيسكو» رأسمالها إلى 200 مليون ريال (53.3 مليون دولار). وتم ذلك من خلال طرح مليون سهم للاكتتاب بقيمة 50 ريالاً للسهم (13.3 دولار) يتم توزيعها على أساس سهم لكل من يملك ثلاثة أسهم. واقتصر الاكتتاب علـى مساهمي الشركة. وافقت الجمعية العامة غير العادية لمجموعة صافولا في 5 يوليو (تموز) 2003 على توصية مجلس إدارة المجموعة بزيادة رأسالمال من 628 مليون ريال (167 مليون دولار) إلى 800 مليون ريال (213.3 مليون دولار) عن طريق إصدار 3.5 مليون سهم إضافية قيمة كل سهم 50 ريالا (13.3 دولار) بحيث ارتفع عدد أسهم المجموعة من 12.5مليون سهم إلى 16مليون سهم بمعدل سهم واحد لكل 3.6667 سهم مملوكة.

في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 2003 تم توزيع الأسهم الإضافية للشركة السعودية للكهرباء المرسملة من صندوق رسم الكهرباء والبالغة قيمتها 3.3 مليار ريال (880 مليون دولار). بحيث أصبح نصيب الأهالي ومن في حكمهم من التوزيع النهائي للمتبقي من مبالغ صندوق رسم الكهرباء 11.538.978 سهماً أي بنسبة 7.983 سهم لكل 100 سهم.

وفي 14 ديسمبر 2003 أعلن البنك السعودي للاستثمار عن توصية مجلس الإدارة للجمعية العمومية لمساهمي البنك بتوزيع سهم مجاني لحامل كل أربعة أسهم قائمة، عبر رفع راسمال البنك من 1.1 مليار ريال (293.3 مليون دولار) إلى 1.4 مليار ريال (366.6 مليون دولار).

وفي 23 ديسمبر 2003، أوصى مجلس إدارة البنك العربي الوطني للجمعية العامة غير العادية، بزيادة رأسمال البنك 200 مليون ريال (53.3 مليون دولار)، ليصل إلى ملياري ريال (533.3 مليون دولار). وسيتم ذلك عبر منح سهم مجاني لكل تسعة أسهم قائمة. وفي ذات العام رفعت شركة التصنيع الوطنية رأسمالها إلى 785 مليون ريال (209.3 مليون دولار)، من 600 مليون ريال (160 مليون دولار). وفي نوفمبر (تشرين الثاني) تم رفع رأسمال شركة انابيب من 118.7 مليون ريال (31.6 مليون دولار) إلى 140 مليون ريال (37.3 مليون دولار).

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة